بالمئة من رأس المال المستثمر في الصناعة الالكترونية هي رأس مال اميركي. وهناك فروع للشركات الاميركية في اسرائيل. وهناك شركات مختلطة اسرائيلية ـ اميركية. وهناك أسلحة اسرائيلية تحصل على براءات اختراع اميركية. والشركات الاميركية تدرّب الخبراء الاسرائيليين. وتزود اميركا اسرائيل بالعلماء والفنيين اللازمين. ويوجد في اسرائيل مركز لخدمة القوات الجوية التي تستخدم الفانتوم الاميركية، في منطقة الشرق الاوسط. وهناك أسواق متروكة لصادرات اسرائيل من الاسلحة، لا تريد الامبريالية الاميركية، لاعتبارات سياسية، ان تتورط في علاقات مكشوفة معها (جنوب افريقيا، وديكتاتوريات اميركا اللاتينية، وتايوان).

(ب) من ناحية العمالة الصناعية، فهي تمثل في اسرائيل حوالى ٢٥ بالمئة من قوة العمل المدنية (١٤ بالمئة في مصر). وبين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧، ازداد عدد العاملين في الصناعة ككل بـ ٥٢ بالمئة، وبلغت الزيادة في الكيماويات ٨٣ بالمئة، وفي المنتجات المعدنية ١١٤ بالمئة، وفي الالكترونيات والكهربائيات ٢٤٣ بالمئة. وتبلغ نسبة العاملين في اسرائيل، الذين يعملون في الانتاج الحربي بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، حوالى ربع عدد العاملين. وقد ازدادت نسبة استخدام القوى العاملة العربية، فازداد عدد العاملين من العرب في الصناعة الاسرائيلية بـ ١٦٣٥٥ مستخدماً جديداً بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧، في مقابل ٤٢٦٤٥ مستخدماً يهودياً، أي بنسبة ٣٨ بالمئة (نسبة العمال العرب في الصناعة الاسرائيلية ٢٠ بالمئة في المتوسط). اذن، هناك استخدام متزايد للأيدي العاملة العربية في الصناعة الاسرائيلية. وبالتالي، تتضح لنا أهمية الصناعات الالكترونية والكهربائية، وارتباط الصناعة العسكرية بالولايات المتحدة، وزيادة القوى العاملة العربية.

(ج) الصادرات الصناعية لاسرائيل: تحكم سياسة اسرائيل الحالية مقولة «التصدير أو الموت». ولقد ازدادت نسبة الصادرات الى مجمل الدخل القومي من ٣,٦ بالمئة سنة ١٩٥٠، الى ٢٩ بالمئة سنة ١٩٧٣. وبلغ نصيب الصادرات الصناعية ٨٦ بالمئة من مجمل الصادرات سنة ١٩٧٧. وازداد نصيب الصناعات المتطورة من ٣٦ بالمئة سنة ١٩٦٧، الى ٦١ بالمئة سنة ١٩٧٨، من اجمالي الصادرات. ومن أصل ٢٦٥٠ مليون دولار صادرات صناعية سنة ١٩٧٧، كان نصيب الالماس ١٠٩٩ مليون دولار، أي بنسبة ٤١ بالمئة (نلاحظ ان نصيب صافي فرق بين ما تصدره اسرائيل من ماس مصقول وما تستورده من ماس خام لم يبلغ، سنة ١٩٧٧، سوى ٦٥ مليون دولار فقط). وبلغت الصادرات العسكرية أكثر من ٢٥ بالمئة من مجموع الصادرات الاجمالية، وسنة ١٩٨٠ بلغت ١,٢٥ مليار دولار.

وفي السنة عينها (١٩٨٠)، بلغت الصادرات الصناعية لاسرائيل أكثر من ٤٥٥١ مليون دولار بالمقارنة مع صادرات مصر الصناعية، أكبر دولة عربية في الصناعة (٣٣٣ مليون دولار) في السنة عينها. وبأخذ عدد السكان في الاعتبار، نجد ان صادرات اسرائيل الصناعية تزيد بـ ١٤٠ ضعفاً على مصر، بالنسبة الى الفرد والمعادن. وفي العام ١٩٨٠، كان هيكل الصادرات الاسرائيلية: اثنين بالمئة للوقود والمواد التعدينية، و١٦ بالمئة سلع أولية أخرى، وثمانية بالمئة ملابس ومنسوجات، و١٣ بالمئة آلات ومعدات نقل، و ٦١ بالمئة سلع مصنعة أخرى (تشمل الالماس والاسلحة)؛ أي ان هيكل صادراتها يغلب عليه الطابع الصناعي.

ان نصيب أسواق الدول الصناعية الرأسمالية من اجمالي صادرات اسرائيل بلغ ٧٩ بالمئة سنة ١٩٧٩، و ٦١ بالمئة من صادرات اسرائيل الصناعية سنة ١٩٧٨. أما نصيب المناطق المحتلة